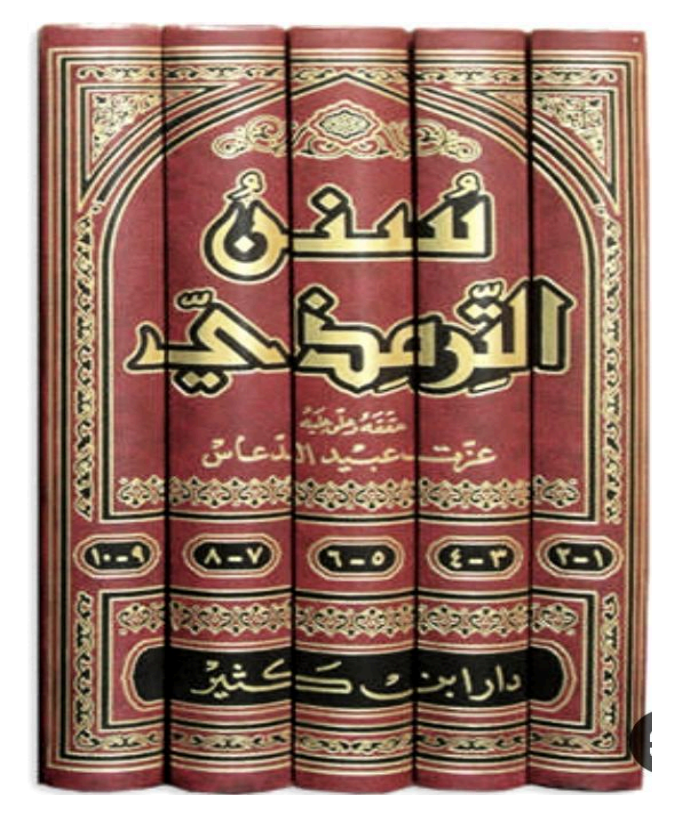
سنن الترمذي



المؤلف

أبو عيسى محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك الترمذي (المتوفى: 279هـ)

كشاف الكتاب

جامع أبي عيسى الترمذي أحد الجوامع التي تشتمل على أبواب الدين، وأما إرداف الجامع بـ" الصحيح" فجاء عن بعض أهل العلم " الجامع الصحيح"، لكن فيه تساهل، فهو جامع الترمذي، أو سنن الترمذي.
وقد عني العلماء بجامع الترمذي عناية فائقة لكثرة ما يحويه من أحاديث ومن علوم ومعارف في السنة، ومن تنبيهات اصطلاحية، ونقل لأقوال أهل العلم، وذكر لشواهد الحديث المذكور، يعقب الترمذي على الحديث الذي يرويه بقوله: وفي الباب عن فلان وفلان هذه شواهد الحديث، يعنى به الشراح، ويخرجونها. والقصد من إيراد هذه الأسماء، إيجاد شواهد للحديث تدعمه وترقيه؛ لأنه قد يصحح الحديث فيستغرب الناظر كيف قال الترمذي: "حسن صحيح" وفيه انقطاع! لكنه صححه بالنظر لشواهده التي أشار إليها بقوله: " وفي الباب عن فلان وفلان" ولا يلزم أن تكون بلفظ الحديث المذكور، ولا يلزم أن يكون بمعناه أيضاً، وإنما يكون قوله: " في الباب" بمعنى مما يصلح أن يدون ويذكر في الباب، مما هو موافق للحديث وهذا هو الكثير والغالب، وقد يكون مما فيه شيء من المعارضة لتبحث عن هذا الحديث وتطّلع عليه، وتنظر هل يوافق أو يخالف، فالترمذي له مقاصد ومغازٍ في هذه الإشارات لا توجد عند غيره، وهذه من مزايا الكتاب.

وكتابه (الجامع) أحد الكتب الستة بلا نزاع، على خلافٍ في ترتيبه بين هذه السنن، فمنهم من يقدمه بعد الصحيحين فيكون الثالث، ومنهم من يؤخره ليكون الخامس على خلافٍ بين أهل العلم في ذلك، فمن نظر إلى كثرة فوائده، سواء كان منها ما يتعلق بالحديث وصناعته والكلام على الرواة، وتخريج الأحاديث والإشارة إلى الشواهد، من نظر إلى هذه الفوائد مجتمعة جعله الثالث، ومن نظر إلى نزوله في شرطه، وأن شرطه أضعف من شرط أبي داود والنسائي- حتى إنه خرج لبعض المتروكين- أنزله إلى المنزلة الخامسة، يقول ابن الأثير في مقدمة جامع الأصول: "كتاب أبي عيسى أحسن الكتب وأكثرها فائدة، وأحسنها ترتيباً وأقلها تكراراً، وفيه ما ليس في غيره من ذكر المذاهب ووجوه الاستدلال، وتبيين أنواع الحديث من الصحيح والحسن والغريب وغير ذلك"، ويقول الدهلوي في (بستان المحدثين): " تصانيف الترمذي كثيرة وأحسنها هذا الجامع الصحيح، بل هو من بعض الوجوه والحيثيات أحسن من جميع كتب الحديث، أولاً: من جهة حسن الترتيب وعدم التكرار، والثاني: من جهة ذكر مذاهب الفقهاء، ووجوه الاستدلال لكل أحدٍ من أهل المذاهب، والثالث: من جهة بيان أنواع الحديث من الصحيح والحسن والضعيف والغريب والمعلل بالعلل وغير ذلك، والرابع: من جهة بيان أسماء الرواة وألقابهم وكناهم، ونحوها من الفوائد المتعلقة بعلم الرجال".

في آخر الجامع ذكر الترمذي كتاب العلل، المعروف بالعلل الجامعة وهو مختصر جداً، فيه فوائد جمة، وفيه نفائس، وكتاب العلل الصغير هذا محل عناية جميع من شرح جامع الترمذي، ومن أنفس شروحه (العلل) شرح الحافظ ابن رجب -رحمه الله تعالى-، وأفرد لأنه لم يوجد غيره، وإلا فالأصل هو تابع لشرح الترمذي للحافظ ابن رجب.

قال بعضهم عن سنن الترمذي: "هو كافٍ للمجتهد، ومغنٍ للمقلد"، وقال أبو إسماعيل الهروي: "هو عندي أنفع من الصحيحين؛ لأن كل أحدٍ يصل إلى الفائدة منه، وهما لا يصل إليها منهما إلا العالم المتبحر".

ولأهمية هذا الجامع اعتني به من قبل العلماء فشرحوه، فممن شرحه ابن العربي في (عارضة الأحوذي)، وابن سيد الناس في (النفح الشذي) وتكملته للحافظ العراقي ولابنه وللسخاوي، وابن الملقن شرح زوائده على الصحيحين وأبي داود، وابن رجب شرحه أيضاً شرحاً لكنه مع الأسف الشديد مفقود كله، سوى شرح العلل – كما تقدم-، ومن شروحه المختصرة شرح للسيوطي سماه (قوت المغتذي) وحاشية لأبي الحسن السندي، ومن شروحه أيضاً وهو شرح نفيس لمعاصر سمي بـ(تحفة الأحوذي) للمباركفوري.

وما زال الكتاب محل عناية من أهل العلم، ودرس بدراسات كثيرة مستفيضة منها ما هو في مجلد، ومنها ما هو في مجلدين، ومنها ما هو في ثلاثة، والمقصود أن الكتاب في جملته محط عناية ونظر كثير من الباحثين، وما زال الكتاب بحاجة إلى خدمة، فكتاب الترمذي على وجه الخصوص يوصي أهل العلم من قديم بالعناية بجمع نسخه الموثقة المقروءة على الأئمة، والمتصل إسنادها بالأئمة إلى مؤلفيها، وذلكم لاختلاف أحكامه على الأحاديث بسبب اختلاف النسخ، ولذلك تجد حتى عند النووي ومن قبل النووي يقول: " قال الترمذي: حسن صحيح"، وفي نسخة " صحيح" فقط، وفي حديث يقال: " قال الترمذي: حسن صحيح"، وفي نسخة " حسن "، هذا تباين في الأحكام على الأحاديث، لكن مثل العناية بمثل هذا الأمر إنما نحتاج إليه إذا أردنا أن نقلد الترمذي، أما إذا أردنا أن ننظر في أسانيده ومتونه ونحكم على كل حديث بما يليق به فالأمر أسهل. ابن الصلاح يقول: ينبغي أن تجمع الأصول - فلا يكفي أصل واحد - من كتاب الترمذي وتقابل وتأخذ بما اتفقت عليه هذه النسخ.

كتاب جامع الترمذي طبع مراراً، فطبع في بولاق الطبعة الأولى سنة ألف ومائتين واثنين وتسعين (1292هـ) في مجلدين صغيرين، وهذه من أنفس الطبعات وأدقها وأتقنها، وطبع في الهند مراراً، طبعوه الهنود وعلقوا عليه طبعات طيبة، لكن

الإشكال أن الطباعات الهندية لا سيما القديمة منها أنها بخط فارسي، فالكلام عربي لكن نوع الخط فارسي، فيشكل على كثير من صغار طلاب العلم، وإلا فهناك طبعات وحواشي كثيرة في الطبعات الهندية.

الشيخ أحمد شاكر رأى أن الكتاب بحاجة ماسة إلى العناية، ويوجد من طبعة بولاق نسخة للشيخ أحمد الرفاعي المالكي، اعتنى بها وقرأها وأقرأها في الأزهر، وعلق عليها، وصحح في مواضع، وضبط بالشكل بحيث صارت نسخته فريدة، فالشيخ أحمد شاكر -رحمه الله- اعتنى بهذه النسخة، مع أنه قرأ الكتاب على والده الشيخ: محمد شاكر وضبط منه ما ضبط، وفاته بعض الأشياء، لكن مع نسخة الشيخ الرفاعي تكامل الكتاب، ورأى أنه بحاجة ماسة إلى النشر من جديد؛ لأن الحرف القديم (حرف بولاق) لا يناسب كثير من المتعلمين الآن.

كذلك الشيخ أحمد شاكر وقع له مجلد كبير فيه الكتب الستة في مجلد، وهذا المجلد مراجع ومصحح من قبل الشيخ محمد عابد السندي، لما وقعت له هذه النسخة مع وجود نسخ أخرى عنده في مصر من مخطوطات الكتاب ونسخة الشيخ الرفاعي، ونسخته التي قرأها على والده وجدت الأرضية المناسبة لتحقيق الكتاب، فشرع في تحقيقه وطُبع منه بتحقيق الشيخ أحمد شاكر مجلدان فيهما ما يقرب من عشر الكتاب أو يزيد قليلاً عن العشر، ولو صدر الكتاب كاملاً بطريقة الشيخ وتعليقاته لبلغ خمسة عشر مجلداً تقريباً، وتنبيهات الشيخ على فروق النسخ، وتوجيهه لبعض الروايات المتعارضة، وتوثيقه وتضعيفه لبعض الرواة، جميل جداً، والشيخ من أهل الإطلاع الواسع، وتجده يأتي بالفائدة المناسبة لهذا الحديث من كتاب لا يخطر لك على بال، فيأتي بها من كتاب من كتب الأدب أو من كتب التواريخ، وهذه ميزة العالم المتفنن أنه يربط بين العلوم، أما العالم المتخصص ما يستطيع أن يصنع مثل هذا. الشيخ أحمد شاكر -رحمه الله تعالى- اعتمد طريقة المتأخرين الذين اقتدوا بالمستشرقين حينما يضعون الأرقام على المتن، ويعلقون على ما يشاءون التعليق عليه بأرقامٍ مماثلة، افتتح الشيخ -رحمه الله تعالى- كتابه وسماه شرحاً وإلا هو أشبه ما يكون بالتحقيق والمقارنة بين النسخ، والتعليقات على الكتاب؛ لكن فيه تعليقات مستفيضة وجيدة. المقدمة التي افتتح الشيخ بها كتابه ضافية، تحدث فيها عن نسخ الترمذي المطبوعة والمخطوطة، ثم أشاد فيها بعمل المستشرقين، ودقته في إثبات فروق النسخ، ونعى وعتب على من تولى وتصدر لنشر الكتب من المسلمين، وأنهم غفلوا عن جوانب مهمة في التحقيق، وهي مقابلة النسخ، واعتماد النسخ المضبوطة المتقنة، وإثبات الفروق بين النسخ في الحواشي، بعد هذه المقدمة الضافية شرع الشيخ -رحمه الله تعالى- بالتعليق والتحقيق وذكر فروق النسخ والتصويبات وتخريج الأحاديث والتراجم لبعض الأعلام، فيشرح بعض الألفاظ، ويصوب ويرجح، ويستطرد في بحث بعض المسائل، حيث يذكر عن المسألة الواحدة أحياناً صفحتين أو ثلاثاً، وهذا جيد بالنسبة للشيخ، كما أنه يبحث بتجرد أيضاً، فيرجح تبعاً للدليل، ولا يميل إلى مذهب من المذاهب، وهذا من مزايا هذا الكتاب. وناقش الشيخ -رحمه الله- مسألة تصحيح الترمذي وهل هو معتبر أو ليس بمعتبر، ولا يخفى أن الترمذي متساهل في التصحيح، نص على ذلك جمع من الأئمة كالذهبي وغيره، لكن الشيخ أحمد شاكر -رحمه الله- يرى أن تصحيح الترمذي معتبر؛ لأن الشيخ أحمد شاكر أكثر تساهلاً منه، فيرى أن تصحيح الترمذي معتبر ومعتمد، وتصحيحه توثيق لرجاله، فالشيخ أحمد عنده سعة في الخطو في توثيق الرجال وتصحيح الأحاديث، وأنا مدون في نسختي أكثر من عشرين راوياً وثقهم الشيخ أحمد شاكر وعامة أئمة النقد على تضعيفهم، ومع ذلك يصر الشيخ أحمد شاكر -رحمه الله- على أنهم ثقات. والكتاب لو قدر تمامه لكان من أنفع الكتب، ومن أنفع الخدمات لجامع الترمذي لا سيما فيما يتعلق بتصحيح اللفظ، وتصويب الكتاب وتصحيحه؛ لأن نسخ الترمذي سواء كانت المطبوعة أو المخطوطة منذ زمن بعيد فيها

تفاوت كبير – كما أسلفنا- لا سيما في أحكام الترمذي على الأحاديث، والشيخ أحمد شاكر جمع نسخ جيدة للكتاب، وقارن بينها ووازن وذكر فروق النسخ، واعتنى بالكتاب عناية فائقة، لكن لم يقدر تمامه.
طُبع الجزء الثالث من الكتاب مع طبعة الشيخ أحمد شاكر بتحقيق وترقيم محمد فؤاد عبد الباقي، لكن أين هذا من هذا! محمد فؤاد عبد الباقي بالنسبة للشيخ أحمد شاكر لا شيء، ثم بعد ذلك طُبع الرابع والخامس بتحقيق إبراهيم عطوة عوض، وتحقيقه مجرد نشر، وليس فيه أدنى مظهر من مظاهر العناية، بل فيه أخطاء كثيرة، هذا الذي جعل طبعة الشيخ: أحمد شاكر لا تنتشر؛ لأنها ناقصة، وكمّلت بتكميل غير مناسب، نظير ما يقال في المجموع للنووي، المجموع أتم النووي تسعة مجلدات منه في كلام لا نظير له عند أحد في كتب الفقه، ثم بعد ذلك جاء السبكي وكمّل ثلاثة أجزاء، لكن أين السبكي من النووي! على إمامة السبكي لكن أين هو من النووي! ثم جاء المطيعي وغير المطيعي وكمّل وصارت المسألة لا شيء، فيبقى أن الأصل تحقيق أحمد شاكر في المجلدين أما البقية فإن استفيد من محمد فؤاد عبد الباقي وإلا فما عداه لا شيء.
ثم طُبع الكتاب بعد ذلك بتحقيق وتعليق وترقيم وفهرسة دقيقة لعزة عبيد الدعاس، في حمص في عشرة أجزاء، وهذه الطبعة مخدومة، وعليها تعليقات، لكن لا يظهر أن لهذا المعلق يداً راسخة في الصناعة الحديثية، ولذلك تجد تعليقاته تعليقات فقهاء على كتاب حديثي، واستفيد من هذه الطبعة؛ لأنها كاملة ومفهرسة ومخدومة ومرقمة، استفيد منها بقدر ما فيها من نفع.

ثم طبعه بشار عواد في طبعة طيبة يستفاد منها، وهو معروف بالعناية بالتحقيق والخبرة في ذلك، حيث جمع نسخاً واستفاد من التحفة، وطبعته كاملة، ينقصها من الأحاديث ما لم يجده في التحفة بقدر ستين حديثاً، لكن هذه تدرك من طبعات أخرى، فطبعة الشيخ بشار هي أفضل الطبعات الموجودة الآن باعتبار أنها كاملة، وإلا لو كمّلت طبعة الشيخ أحمد شاكر لما داناها شيء، فالمجلدان اللذان طبعهما الشيخ أحمد شاكر ما لهما نظير، وإذا أضيف إليهما تحقيق بشار عواد ضمنّا أن الكتاب صحيح -إن شاء الله -.

<u>وقال الشيخ في شرح سنن الترمذي شرح الصوتي</u>

الترمذي: منسوب إلى ترمذ، المشهور على ألسنة الناس حتى المتقدمين منهم كسر التاء والميم، ومنهم من يفتح التاء ويكسر الميم تَرمِذ، ومنهم من يضمهما، وترمذ هذه بلدة في المشرق فيما وراء النهر، وبقربها قُريّة يقال لها: (بوغ) ينسب إليها الترمذي أيضًا فيقال: البوغي وهو أبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذي، مترجم في كتب التراجم وكتب الأعلام تراجمه، أفاض أرباب التراجم في ذكرها، ومدحوه بما هو أهله من العلم والعمل، من الحفظ والضبط والإتقان، ووصف -رحمه الله تعالى- بقوة الحافظة، وكان يحفظ لأول مرة، وكتابه شاهد على ذلك، كتابه شاهد على ذلك، يدل على نبوغ، حتى قال بعضهم: إنه أنفع للمتعلم من الصحيحين، أنفع للمتعلم من الصحيحين، لماذا؟ لأن فيه جميع أنواع علوم الحديث، جميع ما يحتاجه طالب العلم من علوم الحديث ليتمرن عليها، ويتخرج منها موجودة في هذا الكتاب، ففيه المتون، وفيه الأسانيد، وفيه التفريق بين الأحاديث في أحكامها، وفيه التنبيه على علل، وفيه التنبيه على العمل وعدمه عند أهل العلم، وذكر المذاهب، والاختلاف على الرواة، فيه كل ما يحتاجه طالب العلم، بينما الكتب الأخرى كثير من هذا الأبواب لا توجد فيها، لا توجد فيها، فعلى طالب العلم أن يعنى به،

أبو عيسى ولد سنة تسع ومائتين، يعني بعد وفاة الإمام الشافعي بخمس سنوات، سنة تسع ومائيتين، ومات سنة تسع وسبعين ومائتين، عن سبعين عامًا، كتابه أحد الأصول الخمسة المتفق عليها بين علماء الإسلام، وقد يسميها بعضهم الصحاح الخمسة، وأطلق على كتابه الجامع الصحيح، لكن هذه التسمية فيها تجوز؛ لأنه إذا صح أن نسمي البخاري الجامع الصحيح ومسلم الجامع الصحيح بدون تردد فهل نسمي كتاب الترمذي الجامع الصحيح نظير البخاري ومسلم؟ من أهل العلم من قال ..، من وصف جامع الترمذي بأنه صحيح، لكن هذا فيه تساهل، فيه سعة في الخطو، الترمذي خرج لضعفاء، خرج لمتهمين، لكن لا يعني أنه لا يستفاد منه، يستفاد منه، ويحكم على كل حديث بما يليق به، لكن يقال مثل هذا الكلام في مقابل من تجاوز ووصف الكتاب بأنه الجامع الصحيح، كما وصف سنن أبي داود بالصحيح، ووصف سنن النسائي بالصحيح، ولذا يقول الحافظ العراقي -رحمه الله تعالى-:

ومن عليها أطلق الصحيحا ... فقد أتى تساهلًا صريحا

لأن فيها أحاديث حسنة كثيرة لا تبلغ درجة الصحة، وفيها الضعيف وهو كثير أيضًا.

ومن عليها أطلق الصحيحا ... فقد أتى تساهلًا صريحا

هذا الكتاب ثبتت نسبته إلى مؤلفه بالأسانيد المتصلة الموجودة إلى الآن، وما زال يروي بالأسانيد إلى مؤلفه إلى عصرنا هذا، وعني به العلماء عناية فائقة، وشرح بشروح لا تكاد تحصى، وحظهم من الشروح أكثر من حظ السنن الأخرى، شرح بشروح عظيمة، ممن شرحه ابن سيد الناس أبو الفتح اليعمري في كتابه: (النفح الشذي) وهذا الكتاب طبع منه مجلدان، توقف عن طبعه، وما زال العمل جارٍ عليه، ولكن ابن سيد الناس لم يكمل الكتاب فأكمله الحافظ العراقي ، وأكمل التكملة ابن الحافظ العراقي الولي أبو زرعة، فجاء كتابًا حافلًا عظيمًا، ممن شرحه أيضًا الحافظ ابن رجب -رحمة الله عليه-، لكن شرحه مفقود، أما شرح ابن سيد الناس تكملة العراقي موجودة، ومحققة وجاهزة للطبع، لكن شرح ابن رجب مفقود، ما وجد منه إلا قطع يسيرة جدًا، منها ما طبع في شرح العلل، وأما الباقي ملزمة أو أقل من ذلك.

ممن شرحه أبو بكر بن العربي في كتاب أسماه: (عارضة الأحوذي) والكتاب مطبوع في ثلاثة عشر جزء مطبوع قديمًا من سبعين سنة أو أكثر من سبعين سنة، لكنها طبعة سقيمة لا يعول عليها، فيها التصحيف والتحريف والتقديم والتأخير الشيء الكثير، بحيث صار وجودها مثل عدمها، لا يستفيد منها أحد، بل فيها بعض الجمل بغير العربية، فهذا الكتاب نسخ بهذه الطبعة، فيه فوائد وتنابيه وطرائف ونكات، ومع ذلك طبع بهذه الطريقة التي لو كان مخطوطًا لكان أولى، ليعنى الناس بالبحث عنه، والسعي في طبعه، لكنه طبعة جميلة وفاخرة من حيث الإخراج يبقى أنها من حيث العناية والتصحيح في غاية الرداءة، وأثناء طبع الكتاب استعاروا من الشيخ أحمد شاكر نسخته من الترمذي ليصححوا عليها فلما أنهوا طبع المجد الأول عرضوه على الشيخ فبادر بسحب نسخته، سحب نسخته يقول: لئلا أكون طرفًا وسبب في تحريف الكتاب؛ لأنهم جاءوا إلى تعليقات الشيخ بقلمه الجديد الطري فأدخلوها في الكتاب في الترمذي، تخريجات الشيخ أحمد شاكر للأحاديث دخلوها ضمن كلام الترمذي، أحيانًا يقولون: رواه أحمد وأبو داود هل يمكن أن يقول الترمذي مثل هذا الكلام؟ أحيانًا اختلاف على راوي ذكر فيه كذا وكذا ينبه الشيخ أحمد شاكر يعلق على كتابه فيدخلونها في الكتاب، فخرج الكتاب ممسوخًا لا يستفاد منه، إلا في بعض الفوائد المستقلة؛ لأنه يرتب الفوائد: الأولى الثانية الثالثة، يستفاد منها أحيانًا مع حاجة إلى دقة في النباهة والخبرة والدربة على تصحيح الجمل عند أهل العلم، هذا الكتاب فيه فوائد لا سيما ما يتعلق بالاستنباط، وهو أيضًا على مذهب الخلف في تأويل الصفات، هناك شروح أخرى لكثير من علماء الهند، لهم حواشي، ولم تعليقات على الكتاب، ومن أحسنها وأجمعها (تحفة

الأحوذي) للمباركفوري، هذا شرح طيب ومناسب، وفيه نقول نافعة وماتعة، وفيه تخريج للأحاديث، وفيه أيضًا لبيان مواضع الأحاديث التي ينبه عليها الترمذي، في أخر كل باب يقول: وفي الباب عن فلان وفلان وفلان، يخرجها صاحب التحفة، وقد يعجز عن التخريج فيقول: حديث فلان ينظر من أخرجه، وللحافظ العراقي كتاب اسمه: (فتح الباب في تخريج أحاديث ما قال فيه الترمذي: وفي الباب) في تخريج ما قال فيه الترمذي وفي الباب، وللحافظ ابن حجر تخريجات أيضًا على هذا النوع، وما زال الكتاب محل عناية من أهل العلم، ودرس بدراسات كثيرة مستفيضة منها ما هو في مجلد، ومنها ما هو في مجلدين، ومنها ما هو في ثلاثة، المقصود أن الكتاب في جملته محط عناية في نظر كثير من الباحثين، وما زال الكتاب بحاجة إلى خدمة، وكتاب الترمذي على وجه الخصوص يوصي أهل العلم من قديم بالعناية بجمع نسخه الموثقة المقروءة على الأئمة المتصل إسنادها بالأئمة إلى مؤلفيها، وذلكم لاختلاف أحكامه، أحكامه مختلفة على الأحاديث لاختلاف النسخ، ولذلك تجدون حتى عند النووي ومن قبل النووي يقول: قال الترمذي: حسن صحيح، وفي نسخة صحيح فقط، وفي حديث يقال: قال الترمذي: حسن صحيح، وفي نسخة حسن، هذا تباين في الأحكام على الأحاديث، لكن مثل العناية بمثل هذا الأمر إنما نحتاج إليه إذا أردنا أن نقلد الترمذي، لكن إذا أردنا أن ننظر في أسانيده ومتونه ونحكم على كل حديث بما يليق به يسهل الأمر، ابن الصلاح يقول: ينبغي أن تجمع أصول، لا يكفي أصل واحد من كتاب الترمذي وتقابل وتأخذ بما اتفقت عليه هذه النسخ وكلام ابن الصلاح فرع عن كلامه في قفل باب الاجتهاد في التصحيح والتضعيف؛ لأنه لا يرى التصحيح والتضعيف بالنسبة للمتأخرين، فيعتمد قول الترمذي، لكن متى نعتمد قول الترمذي وأقواله مختلة من نسخة إلى نسخة؟ إلا إذا جمعنا أصول يمكن الاعتماد عليها وأخذنا ما تتفق عليه هذه الأصول، فالتحفة للمباركفوري لا بأس بها، ترجم للرواة وأكثر التراجم مأخوذة من التقريب، وقد يستفيد من التهذيب هذا عمل جيد في الجملة، لكن أيضًا التقليد في الأحكام على الرواة من خلال التقريب أو غيره من المتأخرين الكاشف أو الخلاصة محل نظر أيضًا كفرع عن الأحكام على الأحاديث، فطالب العلم المتأهل لا يقتصر على التقريب، بل ينظر في أقوال الأئمة ويرجح من خلال قواعد التعارض والترجيح بين الأقوال في الجرح والتعديل بين أقوال الأئمة، ثم بعد ذلك يخرج بالرأي الذي يرتضيه، أما صاحب التحفة فمعوله على التقريب، وهو أيضًا التقريب هذا معول لكثير من العلماء المتأخرين، وقد يقول قائل: إن العمر لا يسعف ولا يستوعب أن ننظر في كل راوٍ من الرواة بجميع ما قال فيه أهل العلم ونخرج بالقول الراجح من هذه الأقوال، ثم بعد ذلك إذا نظرنا في كل حديث خمسة ستة سبعة رواة نحتاج إلى وقت، ثم بعد ذلك متى ننتهي من الحديث؟ ثم بطرقه وشواهده نحتاج إلى أن نرقيه يحتاج إلى عمر، وهذا في حديث واحد وبعده الحديث الثاني إلى نهاية الكتاب نحتاج إلى وقت طويل، فيكتفى بالتقليد لكن يبقى أن المسألة أن النظر يكون قاصر إذا قلدنا، مثل ابن حجر وأقواله أحيانًا تختلف، ابن حجر من كتاب إلى كتاب قد يختلف، قد يحكم على راوي في التقريب بأنه صدوق، وفي التخليص صدوق يهم مثلًا، وأحيانًا في فتح الباري يقول ثقة، فهذا يجعل طالب العلم لا سيما المتأهل ألا يعتمد على أقوال الرجال لا سميا المتأخرين ينظر في أقوال الأئمة ويخرج بالقول الراجح منها إذا كان متأهلًا، أما غير متأهل فليس له إلا التقليد، أو كان مثلًا مشغول ما في وقت لينظر في جميع ما قيل في جميع الرواة مثل هذا يقلد، كثيرًا ما يستعين الكبار بالتقريب، وحينما نقول مثل هذا الكلام ليس معناه أننا نقلل من شأن التقريب لا، معول الشيخ الألباني والشيخ ابن باز فمن دونهما على التقريب، لكن لا يعني أنهم يوافقون التقريب في كل شيء، لا، قد يخالفونه، نقول: طالب العلم المتأهل لا ينبغي له أن يقلد، لا في أحكامه على الرواة، ولا في أحكامه على الأحاديث، عليه أن ينظر ويوازن ويخرج بالقول الراجح الذي يدين الله تعالى به، لكن شريطة أن يتأهل.

معول صاحب التحفة في التراجم على التقريب، ثم بعد ذلك يشرح الحديث من خلال الشروح لكتاب الترمذي ولغيره، فإذا كان الترمذي تفرد برواية الحديث اقتصر على شروح الترمذي مع كتب الغريب، وقد يستفيد من كتب اللغة، والغريب ومعرفة الغريب من أهم ما يبحث في علوم الحديث، وطالب العلم عليه أن يعنى به من خلال كتبه وأصحابه وأهل العناية به، ولا يجوز له أن يفسر الحديث برأيه، أو يشرح الحديث بما يظهر له، حتى يرجع إلى أقوال أهل العلم في معنى الحديث، قد يقول قائل: نسمع شيوخنا مثلًا يُسألون عن حديث ويجيبون من غير إحالة إلى مرجع، وقد يستروحون ويميلون إلى قول أو إلى رأي يستنبطونه بأنفسهم، نقول: مثل هذا إذا تكونت لديه الملكة والخبرة والدربة في معرفة معاني الأحاديث النبوية لا بأس، أما أن يأتي طالب لا علم له ولا خبرة له بأقوال أهل العلم في شروح الأحاديث في نظائره من الأحاديث مثل هذا توقاه أهل العلم، وتثبتوا فيه، والإمام أحمد يقول: إن هذا العلم -علم غريب الحديث- حري بالتوقي، جدير بالتحري، ويسأل عن حديث فيقول: أنا لا أفسر كلام الله، سألوا أهل الغريب، والإمام أحمد يحفظ سبعمائة ألف حديث، ويقول هذا الكلام، والأصمعي يحفظ عشرين أو ما يقرب من عشرين ألف قصيدة، في بعضها ما يشتمل على مائتي بيت، ويُسأل عن السقب فيقول: أنا لا أفسر كلام النبي ، ولكن العرب تزعم أن السقب «اللزيق» طالب علم يقول: أنا عندي كتب اللغة والرسول عربي إذا أشكل علي كلمة أذهب إلى القاموس ولسان العرب، أو كتب الغريب فأستفيد منها وأفسر، نقول: لا يا أخي لا يمكن أن تفسر حتى تجمع بين معرفتك باللغة وتضيف إليها معرفتك بالسنة؛ لأن هذه اللفظة معناها كذا هل يناسب السياق الذي من أجله سيق الخبر؟ وهناك بعض الألفاظ التي جاءت على لسان النبي قد يكون لها أكثر من حقيقة شرعية، ترد كلمة المفلس مثلًا في كلامه فترجع إلى كتب اللغة وكتب الغريب فيفسرون لك المفلس، لكن هل اللفظ مناسب لهذا السياق، فضلًا عن كلمات لها عشر معاني مثلًا أو أكثر في كتب اللغة، فيقول أهل العلم: لا يكفي معرفة اللغة لتفسير الحديث وشرح الحديث، قد يقول قائل: وجدنا أحاديث ما شرحت، ويسأل عنها العالم ويجيب عنها، نقول نعم: هذا العالم من خلال كثرة مراجعته ومداومة النظر في الشروح تكونت لدية ملكة وأهلية يستطيع أن يفسر بها كلام النبي ، كما قيل نظيره في تفسير القرآن، وإلا فالأصل أن الباب مقفل، لا في تفسير كلام الله -جل وعلا-، وقد جاء التحذير من التفسير بالرأي، ومثله تفسير كلام النبي ، فلا بد من توقيف في المسألة.

يشرح المباركفوري من الشروح إما من شروح الترمذي أو من شروح غيره إذا كان الحديث مخرج عند غير الترمذي كالبخاري مثلًا، قد يضعف شرحه في بعض المواضع في الأحاديث التي لم تشرح من قبل، ولذا يصعب على كثير من طلاب العلم أن يتصدوا لتدريس أو إقراء كتاب ما له شروح، فالعناية بالكتب المشروحة التي تداولها أهل العلم أولى، ومع ذلك على طلاب العلم أن يهتموا بالشروح ويقرؤوها ويعرفوا ما فيها، الإشكال أن الشروح مع ما شغل به الناس الآن تحتاج إلى أعمار تحتاج إلى وقت، يعني متى يتسنى لطالب علم أن يقرأ فتح الباري مثلًا أو عمدة القاري أو إرشاد الساري أو شروح مسلم أو شروح الترمذي أو شروح أبي داود؟ تحتاج إلى أعمار، لكنه إذا عود نفسه، ومرن نفسه على القراءة القراءة لا تكلف شيء، ولا تحتاج إلى جهد ولا ..، إنما تحتاج إلى قلم يكتب على كل مسألة ما يناسبها، وشرحنا مرارًا كيفية مراجعة الشروح والقراءة فيها، وقلنا: إن بعض العلم أتخذ ألوان أخضر وأحمر وأزرق وأسود، ويضع أمام كل فائدة ما يناسبها، فيجعل الأحمر لما يراد حفظه مثلًا، والأخضر لما يراد فهمه، الأزرق لما يحتاج إلى نقله في موضع من المواضع، الأسود لما يحتاج إلى كذا، المقصود أنه إذا أنهى الكتاب رجع إليه، فما يحتاج إلى حفظ يكرره حتى يحفظ، يحتاج إلى حفظ مثل هذا، ما يحتاج إلى فهم يرجع إليه مرة ثانية ويتأمله ويراجع عليه الشروح والكتب الأخرى والمراجع، ويسأل عنه أهل العلم وهكذا، وبهذا يتكون

ملكة يستطيع أن يشرح بها أحاديث النبي □ دون أن يرجع إلى شروح فيما بعد، أما الشرح الإنشائي، ومثل الكلام الذي لا أول له ولا آخر مثل هذا الذي يعطى بيان ولسان ما يعوزه أن يشرح، لكن الكلام في الشرح الذي ينفع، ويصيب المحز، ويصيب الهدف المطلوب، أما كلام إنشائي يريد النبي □ كذا وكذا، صحابي جليل حضر الغزوات وبعدين؟ ما ينفع هذا، هذا إنشاء لو طالب ابتدائي قال هذا الكلام ما أعطيناه درجة، ويوجد من يتصدى للشروع لشرح السنة من يجي من يصف من هذا الكلام الإنشائي بما لا يفيد، فعلينا أن نعنى بالدقة من أول الأمر والتحري والتحرير في المتون والأسانيد، ولا نتكلم إلا بشيء نحن على ثقة منه، إذا انتهى من شرح الحديث قال الترمذي: قال أبو عيسى هذا حديث حسن صحيح، يقول: وأخرجه فلان وفلان وفلان صاحب التحفة يخرج الأحاديث إذا انتهى منها، ثم إذا قال الترمذي: وهو في الباب عن فلان وفلان وفلان، والقصد من إيراد هذه الأسماء، إيجاد شواهد للحديث تدعمه وترقيه؛ لأنه قد يصحح الحديث فيستغرب الناظر كيف قال الترمذي: حسن صحيح وفيه انقطاع؟ صححه بالنظر لشواهده التي أشار إليها، بقوله: وفي الباب عن فلان وفلان، فهو صحح بالمجموع، ما يذكره في قوله: وفي الباب عن فلان وفلان لا يلزم أن تكون بلفظ الحديث المذكور، ولا يلزم أن يكون بمعناه أيضًا، وإنما يكون قوله: في الباب يعني مما يصلح أن يدون ويذكر في الباب، إما موافق للحديث وهذا هو الكثير والغالب، وقد يذكر وفي الباب مما يشير إليه مما فيه شيء من المعارضة لتطّلع على هذا الحديث، تبحث عن هذا الحديث وتطلع عليه، وتنظر هل يوافق أو يخالف؟ هل يدعم الحديث أو يخالفه؟ المقصود أن الترمذي له مقاصد ومغازي في هذه الإشارات لا توجد عند غيره، وهذه من مزايا الكتاب، والمبارك فوري أشار إلى شيء منها، وخرج بعضها، بل خرج كثير منها، حديث أبي هريرة أخرجه البخاري، حديث أبي سعيد خرجه النسائي وهكذا، وحديث ابن عمر ينظر من أخرجه، ما يلزم أن يطلع على كل شيء، ما يلزم أن يحيط بكل علم، كم ترك الأول للآخر، كم ترك الأول للآخر، كم ترك الأول لمن يستدرك بعده، وهذا من نعم الله -جل وعلا- أن العلم ما زال فيه فرصة، ما زال فيه فرصة ومحل الاجتهاد لتعظم الأجور؛ ولتبنى الشخصيات العلمية على هذه الطريقة، وإلا لو كان العلماء الأوائل أحاطوا بكل شيء وما تركوا لنا شيء، معناه ما لنا قيمة، ما للمتأخر قيمة، لكن ترك له فرصة ليُجد ويجتهد ويبحث ويستخرج ويستنبط «ورب مبلغ أوعى من سامع» ليثبت له من الأجر نظير ما ثبت للمتقدمين، لكن شريطة أن يعطي من نفسه، ويبذل لخدمة هذا العلم، لا بد أن يبذل.

فكتاب التحفة يحتاجه طالب العلم، وأما العارضة فقراءتها على هيئتها المطبوعة الآن الفائدة منها قليلة جدًا، إلا إنسان له خبرة ومعاناة لأساليب المتقدمين وطرائقهم يمكن أن يمشي معه بعض الفوائد، أما الكتاب بكامله ما يمشي، ومع طالب علم عادي ما يستفيد منه، والكتاب الأصل الذي هو الترمذي لا ينبغي أن يعول عليه في هذه الطبعة؛ لأنها طبعة محرفة ومصحفة، وأدخلوا فيها ما ليس منها.

الكتاب -أعني جامع الترمذي- طبع مرارًا، طبع في بولاق الطبعة الأولى سنة ألف ومائتين واثنين وتسعين في مجلدين صغيرين، وهذه من أنفس الطبعات وأدقها وأتقنها، طبع في الهند مرارًا، طبعوه الهنود وعلقوا عليه طبعات طيبة، لكن الإشكال أن الطباعات الهندية لا سيما القديمة منها أنها بخط فارسي، نعم الكلام عربي هو يقرأ عربي لكن نوع الخط فارسي، لا يستطيع كثير من صغار طلاب العلم أن يمشوا معه، يشكل معهم بعض الحروف في رسمها الفارسي، وإلا في طبعات وحواشي كثيرة في الطبعات الهندية، والشيخ أحمد شاكر رأى أن الكتاب بحاجة ماسة إلى العناية، ويوجد من طبعة بولاق نسخة للشيخ أحمد الرفاعي المالكي، اعتنى بها وقرأها وأقرأها في الأزهر، وعلق عليها، وصحح في مواضع، وضبط بالشكل بحيث صارت نسخته فريدة، فالشيخ أحمد شاكر □ اعتنى بهذه النسخة، مع أنه قرأ الكتاب على والده الشيخ: محمد شاكر

وضبط منه ما ضبط، وفاته بعض الأشياء، لكن مع طبعة الرفاعي مع نسخة الشيخ الرفاعي تكامل الكتاب، ورأى أنه بحاجة ماسة إلى النشر من جديد؛ لأن الحرف القديم حرف بولاق يعني على أن الترمذي على وجه الخصوص ومسلم حرف جميل، لكن طبعات بولاق بالجملة حرفهم ما يناسب كثير من المتعلمين الآن، الشيخ وقع له مجلد كبير فيه الكتب الستة في مجلد، كل الكتب الستة في مجلد، فيه الموطأ، وصحيح البخاري، وصحيح مسلم، وسنن أبي داود، والترمذي، والنسائي ستة في مجلد واحد، وهذا المجلد مراجع ومصحح من قبل الشيخ محمد عابد السندي، لما وقعت له هذه النسخة مع وجود نسخ أخرى عنده في مصر من مخطوطات الكتاب ونسخة الشيخ الرفاعي، ونسخته التي قرأها على والده وجدت الأرضية المناسبة لتحقيق الكتاب، فشرع في تحقيقه وطبع منه بتحقيق الشيخ أحمد شاكر طبع مجلدان فيهما ما يقرب من عشر الكتاب أو يزيد قليلًا عن العشر، يعني لو صدر الكتاب كامل يمكن يصير خمسة عشر مجلد بهذه الطريقة، بطريقة الشيخ وتعليقاته، وتنبيهاته على فروق النسخ وتوجيهه لبعض الروايات المتعارضة وتوثيقه وتضعيفه لبعض الرواة كلام جميل جدًا، والشيخ مطلع، الشيخ من أهل الإطلاع الواسع، وتجده يأتي بالفائدة المناسبة لهذا الحديث من كتاب لا يخطر لك على بال، من كتاب من كتب الأدب أو من كتب التواريخ، وهذه ميزة العالم المتفنن أنه يربط بين العلوم، أما العالم المتخصص ما يستطيع أن يصنع مثل هذا، ما في عند الترمذي شروح الترمذي فقط، يعني إن طلع إلى غيره من شروح أهل السنة معقول وسهل عليه، لكن يطلع إلى كتب أخرى، يشرح في حديث وينزع لك بنكتة تاريخية أو أدبية أو شيء من مقروءاته في اللغة، هذا لا يفعله إلا المتفنن، الكتاب طبعة الشيخ أحمد شاكر طبع الجزء الثالث بتحقيق وترقيم محمد فؤاد عبد الباقي، لكن أين هذا من هذا؟ محمد فؤاد عبد الباقي بالنسبة للشيخ أحمد شاكر لا شيء، ثم بعد ذلك طبع الرابع والخامس بتحقيق ادعى إبراهيم عطوة عوض، هذا لا شيء تحقيقه مجرد نشر طبع، وليس فيه أدنى مظهر من مظاهر العناية، بل فيه أخطاء كثيرة، هذا الذي جعل طبعة الشيخ: أحمد شاكر لا تنتشر؛ لأنها ناقصة وكملت بتكميل غير مناسب، يعني نظير ما يقال في المجموع للنووي، المجموع أتم النووي تسعة مجلدات في كلام لا نظير له عند أحد في كتب الفقه، وقلنا في مناسبات: إن جامعات الدنيا لو اجتمعت تؤلف مثل المجموع ما استطاعت، ثم بعد ذلك جاء السبكي وكمل ثلاثة أجزاء، لكن أين السبكي من النووي؟ على إمامة السبكي لكن أين هو من النووي؟ ثم جاء المطيعي وغير المطيعي وكمل وصارت المسألة لا شيء، فيبقى أن الأصل أحمد شاكر في المجلدين البقية لا قيمة لها، يعني إن استفيد من فؤاد عبد الباقي أما البقية فلا يستفاد منه، المجموع يستفاد من التسعة على الوجه المطلوب، وأما البقية فأقل، ثم طبع الكتاب بعد ذلك بتحقيق وتعليق وترقيم وفهرسة دقيقة لعزة عبيد الدعاس، في حمص في عشرة أجزاء، وهذا الطبعة مخدومة، وعليها تعليقات، لكن ما يظهر لهذا المعلق أنه له يد في الصناعة الحديثية يد راسخة، ولذلك تجد تعليقاته تعليقات فقهاء على كتاب حديثي، واستفيد من هذه الطبعة؛ لأنها كاملة ومفهرسة ومخدومة ومرقمة، استفيد منها بقدر ما فيها من نفع، ثم طبعه بشار عواد معروف، وهو معروف بالعناية بالتحقيق، عنده يعني خبرة في التحقيق، وجمع نسخ واستفاد من التحفة، وطبعته كاملة، ينقصها من الأحاديث ما لم يجده في التحفة بقدر ستين حديث، لكن هذه تدرك من طبعات أخرى، المقصود أن طبعة الشيخ بشار هي أفضل الموجودة الآن باعتبار أنها كاملة، وإلا لو كملت طبعة الشيخ أحمد شاكر ما يدانيها شيء، فالمجلدان اللذان طبعهما الشيخ أحمد شاكر ما لهما نظير، النسخة الكاملة لطبعة بشار طيبة يستفاد منها، على أن الشيخ أحمد شاكر عنده سعة في الخطو في توثيق الرجال وتصحيح الأحاديث، يعني أشد تساهل من الترمذي، وأنا مدون في نسختي أكثر من عشرين راوي وثقهم الشيخ أحمد شاكر عامة أئمة النقد على تضعيفهم، جماهير النقاد على تضعيفهم، ومع ذلك يصر الشيخ أحمد شاكر إلا أنهم ثقات.

wikipedia

جامع الترمذي المعروف بـ سنن الترمذي، هو أحد كتب الحديث الستة قام بتجميعه الإمام الترمذي. يعتبره علماء أهل السنة والجماعة خامس كتب الحديث الستة. وقد قسمه الشيخ الألباني إلى صحيح الترمذي وضعيف الترمذي.

عنوان جامع الترمذي

عنوان كتاب جامع الترمذي هو: «الجامع المختصر من السنن عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ومعرفة الصحيح والمعلول وما عليه العمل» وهو ما حققه الشيخ عبد الفتاح أبو غدة في كتابه «تحقيق اسم الصحيحين وجامع الترمذي»، وذكر أنه وجده على مخطوطتين قديمتين.

ترجمة الترمذي

رحل في طلب العلم إلى خراسان والعراق والحرمين. وسمع من كثير من الشيوخ. من أشهرهم: البخاري ومسلم. أجمع أهل العلم على عدالته وثقته إلا ابن حزم الأندلسي الذي قال فيه: «مجهول»، فإنه ما عرف[1] ولا درى بوجود 'الجامع' و'العلل' الذين له، كما ذكر الذهبي رحمهم الله. الإمام الترمذي له عدة تصانيف، من أشهرها: كتاب 'الجامع'، ومنها أيضا: كتاب 'الشمائل المحمدية'، وكتاب 'العلل'.

منزلة كتاب الجامع

قال الترمذي عن كتابه هذا: «صنفت هذا الكتاب، فعرضته على علماء الحجاز، والعراق، وخراسان، فرضوا به، ومن كان في بيته هذا الكتاب، فكأنما في بيته نبي يتكلم». وقال القاضي أبو بكر بن العربي في 'عارضة الأحوذي شرح سنن الترمذي': «وليس فيهم مثل كتاب أبي عيسى حلاوة مقطع، ونفاسة منزع، وعذوبة مشرع، وفيه أربعة عشر علمًا، وذلك أقرب إلى العمل وأسلم: أسند، وصحح، وضعف، وعدد الطرق، وجرح، وعدل، وأسمى، وأكنى، ووصل، وقطع، وأوضح المعمول به، والمتروك، وبين اختلاف العلماء في الرد والقبول لآثاره، وذكر اختلافهم في تأويله، وكل علم من هذه العلوم أصل في بابه، وفرد في نصابه، فالقارئ له لا يزال في رياض مونقة، وعلوم متفقة متسقة، وهذا شيء لا يعمه إلا العلم الغزير، والتوفيق الكثير، والفراغ والتدبير».

منهج الإمام الترمذي في الجامع

- توسع في الرواية عن طبقة من الرواة لم يخرج لها الشيخان.

---

[1] قال الشيخ عبد الكريم الخضير: وأما ما يذكر وينقل عن ابن حزم أنه جهله وقال: من محمد بن عيسى بن سورة؟ أنه جهله فهذا قدح في ابن حزم لا في الترمذي، هذا قصور أو تقصير من ابن حزم، وهذا لا يضير الإمام الترمذي، فهو إمام متفق على إمامته وجلالته.

- قسم الحديث إلى ثلاثة أنواع: صحيح، وضعيف، وحسن. وهو أول من شهر الحديث الحسن، قال الترمذي: "وما ذكرنا في هذا الكتاب 'حديث حسن'، فإنما أردنا به حسن إسناده عندنا: كل حديث يروى لا يكون في إسناده من يتهم بالكذب، ولا يكون الحديث شاذًّا، ويروى من غير وجه نحو ذاك، فهو عندنا '"حديث حسن".
- لا يكتفي الترمذي بإيراد الأحاديث، بل يتكلم على درجتها من حيث الصحة أو الضعف، ثم هو يذكر مذاهب الفقهاء وأقوالهم في أحاديث الأحكام.

<u>شروح سنن الترمذي</u>

1. تحفة الأحوذي شرح جامع الترمذي.
2. معارف السنن شرح جامع الترمذي.
3. العرف الشذي شرح سنن الترمذي.
4. عارضة الأحوذي بشرح جامعة الترمذي لأبي بكر ابن العربي المالكي.
5. النفح الشذي لابن سيد الناس.
6. الكوكب الدري لمولانا رشيد أحمد الكنكوهي.
7. قوت المغتذي لجلال الدين السيوطي.
8. جائزة الأحوذي في التعليقات على شرح الترمذي، لثناء الله المدني، شرح متوسط مختصر، وأحياناً يطوّل.

<u>ترجمته من ويكيفيديا</u>

أبو عيسى التِّرْمِذِي (209 هـ - 279 هـ) / (824م - 892م). هو محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك، السلمي الترمذي، أبو عيسى. مصنّف كتاب الجامع المعروف بسنن الترمذي، حافظ للحديث، ولد في مدينة ترمذ، ثم ارتحل لطلب الحديث فذهب إلى خراسان، والعراق، والحجاز، ولم يرحل إلى مصر والشام، وحدّث عن جمع كبير من المحدثين، وتفقه في الحديث بالبخاري، وأصبح ضريرًا في كِبره بعد رحلته وكتابته العلم، وتوفي في 13 رجب 279 هـ في بلدة ترمذ.

<u>اسمه ونسبه</u>

هو محمد بن عيسى بن سورة بن موسى بن الضحاك، وقيل: هو محمد بن عيسى بن يزيد بن سورة بن السكن، ويقال محمد بن عيسى بن سورة بن شداد بن عيسى. وأما نسبه فهو السُّلَمي البُوغي التِّرمذِي، فأما السُّلَمي فنسبة إلى بني سليم بن منصور، وأما البُوغي نسبة إلى قرية بُوغ التي تقع على بعد ستة فراسخ من ترمذ، وأم الترمذي فنسبة إلى مدينة ترمذ. وكنيته أبو عيسى. فاشتهر بالحافظ أبي عيسى الترمذي الضرير.

<u>قالوا عنه</u>

- قال أبو سعد الإدريسي عنه: «أحد الأئمة الذين يقتدى بهم في علم الحديث ، صنف الجامع والتواريخ والعلل تصنيف رجل عالم متقن ، كان يضرب به المثل في الحفظ»

- قال الحاكم: «سمعت عمر بن علك يقول : مات البخاري، فلم يخلف بخراسان[؟] مثل أبي عيسى، في العلم والحفظ، والورع والزهد، بكى حتى عمي، وبقي ضريرًا سنين»
- قال ابن الأثير: «كان الترمذي إمامًا حافظًا له تصانيف حسنة منها الجامع الكبير وهو أفضل الكتب»
- قال ابن العماد الحنبلي: «كان مبرزًا على الأقران آية في الحفظ والإتقان»
- قال المزي: «الحافظ صاحب الجامع وغيره من المصنفات، أحد الأئمة الحفاظ المبرزين ومن نفع الله به المسلمين»
- وصفه السمعاني بأنه: «إمام عصره بلا مدافعة»
- قال الذهبي: «الحافظ العالم صاحب الجامع ثقة مجمع عليه ولا التفات إلى قول أبي محمد بن حزم في الفرائض من كتاب الإيصال أنه مجهول فإنه ما عرف ولا درى بوجود الجامع ولا العلل له»
- ذكره ابن حبان: «كان محمد ممن جمع وصنف وحفظ والإمام الترمذي صاحب لجامع من الأئمة الستة الذين حرسوا سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصبحت كتبهم في عالم السنة هي الأصول المعتمدة في الحديث ومن الذين نضر الله وجوههم لأنه سمع حديث[؟] رسول الله فأداه كما سمعه»
- قال ابن خلكان: «التِّرمِذي الحافظ المشهور، أحد الأئمة الذين يقتدى بهم في علم الحديث، صنَّف كتاب الجامع والعلل تصنيف رجل متقن، وبه كان يُضرَب المثَل، وهو تلميذ أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، وشاركه في بعض شيوخه، مثل: قتيبة بن سعيد، وعلي بن حجر، وابن بشار، وغيرهم»
- قال إسماعيل الهروي: «جامع التِّرمِذي أنفعُ مِن كتاب البخاري ومسلمٍ؛ لأنهما لا يقف على الفائدة منهما إلا المتبحر العالم، والجامع يصلُ إلى فائدته كلُّ أحدٍ»
- قال ابن كثير: «التِّرمِذي: أحدُ أئمة الحديث في زمانه، وله المصنَّفات المشهورة، منها "الجامع"، و"الشمائل"، و"أسماء الصحابة"، وغير ذلك، وكتاب "الجامع" أحد الكتب الستة التي يرجِع إليها العلماء»
- قال أبو يعلى الخليل بن عبد الله: «محمد بن عيسى بن سورة بن شداد الحافظ متفق عليه، له كتاب في السنن، وكتاب في الجرح والتعديل، روى عنه أبو محبوب والأَجِلَّاء، وهو مشهور بالأمانة والإمامة والعلم»

<u>من أقواله</u>

- قال: «قال لي محمد بن إسماعيل البخاري: ما انتفعتُ بك أكثر مما انتفعت»
- وقال: «صنفت هذا الكتاب، وعرضته على علماء الحجاز، والعراق وخراسان، فرضُوا به، ومن كان هذا الكتاب - يعني: سنن الترمذي - في بيته، فكأنما في بيته نبيٌّ يتكلم»
- وقال: «ما أخرجت في كتابي هذا إلا حديثًا قد عمل به بعض الفقهاء، سوى حديث: «فإن شرب في الرابعة فاقتلوه»، وسوى حديث: «جمع بين الظهر والعصر بالمدينة، من غير خوفٍ ولا سفرٍ»»
- قال: «كنت في طريق مكة، فكتبت جزأين من حديث شيخ، فوجدته فسألته، وأنا أظن أن الجزأين معي، فسألته، فأجابني، فإذا معي جزآن بياض، فبقي يقرأ علي من لفظه، فنظر، فرأى في يدي ورقًا بياضًا، فقال: أما تستحي مني؟ فأعلمته بأمري، وقلت: أحفظه كله. قال: اقرأ. فقرأته عليه، فلم يصدقني، وقال: استظهرت قبل أن تجيء؟ فقلت: حدثني بغيره. قال: فحدثني بأربعين حديثًا، ثم قال: هات. فأعدتها عليه، ما أخطأت في حرف»

طلبه للحديث

ارتحل وذهب إلى خراسان، والعراق، والحجاز، ولم يرحل إلى مصر والشام، وحدّث الحديث عن:

قتيبة بن سعيد	محمد بن حميد الرازي
إسحاق بن راهويه	محمد بن عبد الأعلى
محمد بن عمرو السواق البلخي	محمد بن رافع
محمود بن غيلان	محمد بن عبد العزيز بن أبي رزمة
إسماعيل بن موسى الفزاري	محمد بن عبد الملك بن أبي الشوارب
أحمد بن منيع	محمد بن يحيى العدني
أحمد بن القاسم الزهري	نصر بن علي
بشر بن معاذ العقدي	هارون الحمال
الحسن بن أحمد بن أبي شعيب	هناد بن السري
أبو عمار الحسين بن حريث	الوليد بن شجاع
المعمر عبد الله بن معاوية الجمحي	يحيى بن أكثم
عبد الجبار بن العلاء	يحيى بن حبيب بن عربي
أبو كريب	يحيى بن درست البصري
علي بن حجر	يحيى بن طلحة اليربوعي
علي بن سعيد بن مسروق الكندي	يوسف بن حماد المعني
عمرو بن علي الفلاس	إسحاق بن موسى الخطمي
عمران بن موسى القزاز	إبراهيم بن عبد الله الهروي
محمد بن أبان المستملي	سويد بن نصر المروزي

وأقدم ما عنده من الحديث، حديث مالك والحمادين، والليث، وقيس بن الربيع ، وينزل حتى إنه أكثر عن البخاري ، وأصحاب هشام بن عمار. وحدث عنه:

أبو بكر أحمد بن إسماعيل السمرقندي	الفضل بن عمار الصرام
أبو حامد أحمد بن عبد الله بن داود المروزي	أبو العباس محمد بن أحمد بن محبوب، راوي الجامع
أحمد بن علي بن حسنويه المقرئ	أبو جعفر محمد بن أحمد النسفي
أحمد بن يوسف النسفي	أبو جعفر محمد بن سفيان بن النضر النسفي الأمين
أسد بن حمدويه النسفي	محمد بن محمد بن يحيى الهروي القراب
الحسين بن يوسف الفربري	محمد بن محمود بن عنبر النسفي
حماد بن شكر الوراق	محمد بن مكي بن نوح النسفي
داود بن نصر بن سهيل البزدوي	مسبح بن أبي موسى الكاجري
الربيع بن حيان الباهلي	مكحول بن الفضل النسفي
عبد الله بن نصر أخو البزدوي	مكي بن نوح
عبد بن محمد بن محمود النسفي	نصر بن محمد بن سبرة
علي بن عمر بن كلثوم السمرقندي	الهيثم بن كليب الشاشي

مؤلفاته

سنن الترمذي

سنن الترمذي أو جامع الترمذي هو أشهر مؤلفات الترمذي، وله مكانة كبيرة بين كتب الحديث، فهو من الكتب الستة، ومن كتب السنن الأربعة، ويبلغ عدد أحاديثه (3956) حديثًا، وتضمن الحديث مصنفًا على الأبواب، والفقه، وعلل الحديث، ويشتمل على بيان الصحيح من السقيم وما بينهما من المراتب، واشتمل على الأسماء والكنى، وعلى التعديل والتجريح، ومن أدرك النبي ومن لم يدركه ممن أسند عنه في كتابه، وتعديد من روى ذلك.

الشمائل المحمدية

هو أحد كتب السيرة، ذكر فيه الترمذي أوصاف النبي، وبين الشمائل والأخلاق والآداب التي تحلى بها للتأسي به سلوكًا وعملًا واهتداءً، فقسمه إلى 55 بابًا، وجمع فيه 397 حديثًا.

علل الترمذي الكبير

هو عبارة عن عدة أحاديث يرويها الترمذي بأسانيده، ثم يعقبها بالحكم على كل حديث منها إما بكلامه وإما بكلام شيوخه الذين يذكرهم، وقد كان النصيب الأوفر من الحكم على هذه الأحاديث من نصيب الإمام البخاري، وقد بلغت نصوص هذا الكتاب 484 نصًا مسندًا، وقد تم تنقيحه في ترتيب علل الترمذي الكبير.

العلل الصغير

هو كتاب ملحق بسنن الترمذي، يجمع فيه الأحاديث المعللة على ترتيب الأبواب الفقهية، ويبين فيه علة كل حديث.

مؤلفات أخرى

وله عدة مؤلفات أخرى، منها ما هو مفقود:

- الزهد
- كتاب التفسير
- كتاب التاريخ
- كتاب الأسماء والكنى

وفاته

توفي الترمذي ليلة الاثنين (13 رجب 279 هـ = 892م) في بلدة ترمذ، وكان عمره سبعين عامًا.

الحديث الأول من الكتاب

١ - أَبْوَابُ الطَّهَارَةِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ

بَابُ مَا جَاءَ لَا تُقْبَلُ صَلَاةٌ بِغَيْرِ طُهُورٍ

١ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ قَالَ: أَخْبَرَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ سِمَاكِ بْنِ حَرْبٍ، ح وحَدَّثَنَا هَنَّادٌ قَالَ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ إِسْرَائِيلَ، عَنْ سِمَاكٍ، عَنْ مُصْعَبِ بْنِ سَعْدٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «لَا تُقْبَلُ صَلَاةٌ بِغَيْرِ طُهُورٍ (٦) وَلَا صَدَقَةٌ مِنْ غُلُولٍ»، قَالَ هَنَّادٌ فِي حَدِيثِهِ: «إِلَّا بِطُهُورٍ». هَذَا الْحَدِيثُ أَصَحُّ شَيْءٍ فِي هَذَا الْبَابِ وَأَحْسَنُ. وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي الْمَلِيحِ، عَنْ أَبِيهِ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ، وَأَنَسٍ. وَأَبُو الْمَلِيحِ بْنُ أُسَامَةَ اسْمُهُ عَامِرٌ، وَيُقَالُ: زَيْدُ بْنُ أُسَامَةَ بْنِ عُمَيْرٍ الْهُذَلِيُّ.

الحديث الآخر من الكتاب

٣٩٥٦ - حَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ مُوسَى بْنِ أَبِي عَلْقَمَةَ الْفَرْوِيُّ الْمَدَنِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي ، عَنْ هِشَامِ بْنِ سَعْدٍ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «قَدْ أَذْهَبَ اللهُ عَنْكُمْ عُبِّيَّةَ» الْجَاهِلِيَّةِ وَفَخْرَهَا بِالْآبَاءِ، مُؤْمِنٌ تَقِيٌّ وَفَاجِرٌ شَقِيٌّ، وَالنَّاسُ بَنُو آدَمَ، وَآدَمُ مِنْ تُرَابٍ.

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وَهَذَا أَصَحُّ عِنْدَنَا مِنَ الْحَدِيثِ الْأَوَّلِ، وَسَعِيدٌ الْمَقْبُرِيُّ قَدْ سَمِعَ مِنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَيَرْوِي عَنْ أَبِيهِ أَشْيَاءَ كَثِيرَةً عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ.

وَقَدْ رَوَى سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ، وَغَيْرُ وَاحِدٍ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ هِشَامِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ سَعِيدٍ الْمَقْبُرِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوَ حَدِيثِ أَبِي عَامِرٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ سَعْدٍ.